بسم الله الرحمن الرحيم

التعددية حق ،،، والجماهير هي المحدد لشروط ممارسته

عرفت البلاد التونسية التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية منذ أوائل القرن ، حتى اذا ايستتب الامر للحزب الدستوري الجديد أصدر مجموعة من القوانين (قانون الجمعيات والصحافة) ساهمت مساهمة كبيرة في تعطيل حركة التطور الاجتماعي والسياسي وفي اثارة سلسلة من الأزمات والانتفاضات وما نتج عنها من محاكمات لم تكد تخلو منها سنة ، وبلغت أوجها في أحداث جانفي 78 وجانفي 80 وفيفري 81 ،

وأمام الأزمات المتتالية وقوى المعارضة المتنامية اعترف الحزب الدستوري في مؤتمره الأخير بوجود تنظيمات سياسية وأعلن عن عدم ممانعته للنظر في امكان وجودها القانوني حسب شروط حددها ،

وّ الاتجاه الاسلامي" بعد دراسته لهذه المعطيات المستجدة يرى :

1) ــ ان التعددية حق مشروع طالما ناضل الشعب بمختلف طلائعه من أجل استرجاعه ، خاصة وأن قيمة الحرية متجذرة في ثقافتنا الاسلامية التي ناهضت ولا تزال كل أشكال الاستعباد ، وأعلنتها صريحة : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ "

2) ــ اذا كانت الحرية والتعددية السياسية فرعها اللازم حقا طبيعيا وشرعيا اعترف به دستور البلاد فلا معنى لاشتراط توفر صفة " النضج " في الشعب حتى يمارس هذا الحق ! لأن هذا النضج على فرض عدم وجوده في فترة سابقة فلن يوجد في فترة لاحقة بعيدا عن ممارسة الحرية ومعاناتها ، فضلا عن أن مقولة النضج هذه هي مقولة لتبرير الاستبداد ، وظاهرة تعالى على الشعب ، وتكريس للوصاية ،

3) ــ اذا كان الشعب هو صاحب الحق والمصلحة في ممارسة الحرية في اطار التعدد فليس لأحد أو لطرف أن يفرض عليه شروطه الخاصة أو تصوره الخاص لاطار ممارسته هذا الحق ، وانما هو الشعب من خلال منظماته وتشكيلاته السياسية وصحافته الحرة هو الذي يحدد شروط ممارسة ذلك الحق ، فلا بد أن تتاح الفرص لطلائعه المعارضة للتعبير والحوار حتى تعرّف بنفسها وتحدد تصورها للديموقراطية وتدفع الشبهات التي ألصقت لها جزافا في مرحلة ما قبل التعددية كي لا يظل أرشيف وزارة الداخلية وما يزخر به من اعترافات ووثائق يبعد جدا أن تكون معبرة عن الموقف الرسمي لطلائع المعارضة من كثير من القضايا ، هو السيف المسلط على رؤوسها والمقياس الوحيد بيد النظام للقبول أو الرفض أو الاستثناء ،

4) ــ ان ما ورد في وثائق مؤتمر الحزب الدستوري من تأكيد على استبعاد المنظمات السياسية المرتبطة ايديولوجيا وماديا بالخارج مما اعتبرته بعض الصحف العالمية موجها إلينا ، نحن لا نعتبر أنفسنا معنيين به من أي وجه من الوجوه الا" اذا اعتبرنا الاسلام وهو اطارنا وموجهنا العقائدي بضاعة مستوردة من الشرق أو الغرب وليس تنزيلا من العزيز الحكيم والمكون الأساسي لتاريخنا وثقافتنا ،،، أما "الاتجاه الاسلامي" كتنظيم مستقل في نشأته وفي قراره ، لا يلزمه الا اطاره العقائدي وقراره الشوري الذي تمليه قواعده ، مع أننا نعتبر أنفسنا جزءا لا يتجزأ من الأمة الاسلامية ، نعمل مع بقية المسلمين في العالم على تحقيق وحدتها ونهضتها ،،، ونحن من ناحية أخرى لا نعتقد أن أحدا هو في موقع يسمح له بتوجيه تهمة العمالة الينا ،

5) ــ والاتجاه الاسلامي يذكر في الأخير بأن ما تعرضت اليه صحافته من مصادرة وما تعرض ويتعرض اليه مناضلوه من ايقافات تعسفية وفنون من التعذيب لا يتفق بحال مع ما تعلن عنه المواقف الرسمية من توجهاتها الديموقراطية ، ويؤكد أن ذلك وأكثر منه ليس بقادر ــ بعون الله ــ على أن يعطل مسيرة شعبنا نحو الالتحام بذاته وتحديد مصيره ، وسنعتصم بالثبات والصبر الجميل في مواجهة شتى ضروب الاضطهاد والاستفزاز التي يراد من ورائها دفعنا الى ردود أفعال عنيفة لا يعلم خطورة عواقبها الا" الله ــ سبحانه ــ

" والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون " صدق الله العظيم ،

تونس في 12 جمادى الثانية 1401هـ - 17 أفريل 1981م

عن الاتجاه الاسلامي :
عبد الفتاح مورو ــ راشد الغنوشي

أرسل هذا البيان الى : " الصباح " و" المستقبل "